الملف

داود رمال
aborami20@hotmail.com

رئيس رابطة الأساتذة المتفرّغين في الجامعة اللبنانية: الجامعة شبه يتيمة يجب رفعها إلى قضيّة رأي عام

يعتبر العمل النقابي صمام امان اي مؤسسة، والمحرك نحو التطور والتقدم، والمانع من التراجع، خصوصا في المؤسسات الكبرى، والجامعة اللبنانية هي من اهم مؤسسات الدولة واكبرها لدورها الاساسي في التعافي والنهوض العلمي والاهم تكريس الانتماء الوطني

تخوض رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية غمار تجربة قاسية تتقاطع فيها التحديات المعنوية والمادية ومخاطر ان تؤثر الازمات المتتالية على المستوى النوعي الذي تحافظ عليه الجامعة في التصنيف العالمي، لذلك التقت "الامن العام" مع رئيس الرابطة الدكتور انطوان شربل الذي تحدث من موقع النضال عن مستوى التعليم الجامعي ربطا بالخلل الناجم عن تدني مستوى التحصيل العلمي للطلاب في الشهادات الثانوية احيانا، والذي عزاه الى اسباب عديدة منها جائحة كورونا والوضع المادي والمعيشي الذي استجد مؤخرا على الاساتذة، الذين بفضلهم حافظ لبنان على مستواه العلمي المميز، كذلك التحديات التي تواجهها الجامعة لمنع الخلل من ان يتحول الى قاعدة يصعب معالجته.

■ في السنوات الاخيرة اصيب التحصيل العلمي في الصفوف ما قبل الجامعية بخلل اساسي، كيف تأثرت الجامعة اللبنانية بذلك؟

□ تعتبر الثانويات الخزان الرئيسي للجامعة اللبنانية، واي خلل يصيب التعليمين الرسمي والخاص على مستويات التعليم كافة، لاسيما الثانوي منها، تتأثر به الجامعة اللبنانية مباشرة والتعليم العالي بشكل عام. على صعيد الجامعة اللبنانية هناك نوعان من الكليات: المفتوحة واخرى تخضع الطالب لمباراة دخول، فالكليات المفتوحة تجيز لأي طالب انهى الشهادة الثانوية ان يتسجل من دون اختبار مسبق، اما الكليات التي تشترط النجاح في مباراة الدخول، فانها عمليا تجري نوعا من المفاضلة في اختيار الطلاب، بحيث يدخل اليها العدد المطلوب المقرر سنويا ممن حازوا اعلى العلامات، وهذا ما يخفف من وطأة ضعف المستوى في المرحلة المدرسية، لانها تختار المميزين من المتقدمين الى الاختبار. انما الوضع مختلف في بعض الكليات المفتوحة بحيث يظهر مكمن الخلل فورا في حال حصوله، خصوصا واننا امضينا عامين جامعيين ندرس الطلاب من بعد، ولم نكن محضرين تماما، كما العالم اجمع، لهذه التجربة كذلك تأمين التجهيزات الضرورية في لبنان على صعيد البنى التحتية من انترنت وكهرباء وبرامج وغيرها، خصوصا المقررات التعليمية التي لم تكن معدة لكي تدرس من بعد. كل ذلك يساهم في بروز نوع من عدم الجهوز التام لدى بعض الطلاب تستوجب معالجتها بطرق استثنائية وخلاقة. لكن يمكنني القول اننا على صعيد الجامعة اللبنانية تداركنا الكثير من المشاكل، وعمدنا الى تحديث معين ومواكبة اكاديمية وادارية حتى نستطيع التخفيف من المشاكل التي واجهتنا، وهذا حصل بجهد استثنائي مشترك بين المسؤولين والاساتذة والادارة والموظفين والطلاب، والتصنيف العالمي للجامعة اللبنانية الذي صدر مؤخرا وانصفها حيث ابرز تقدمها على مستويات عدة هو نتيجة تراكم معرفي وجهد يومي وحثيث اوصلنا الى هذه المرتبة، لقد استطعنا استدراك التحديات وتخفيف الخسائر نتيجة التعليم من بعد وفي العام الجامعي الحالي تجاوزنا الكثير من المشاكل نتيجة العودة الى التعليم الحضوري.

■ كيف تعاونتم مع رئاسة الجامعة لمعالجة تدني المستوى لدى الطلاب، خصوصا وانكم تخضعونهم لامتحانات قبول في الاختصاصات التي يختارونها؟

□ نحن حافظنا على المستوى ذاته، ولم يحصل اي ضعف او وهن في مسيرة التعليم الجامعي على الرغم من كل التحديات والصعوبات، لا بل برز تميز واضح وجلي في العديد من الاختصاصات. الاستثمار الكبير في التعليم العالي هو الذي يبقي لبنان صامدا في مواجهة الازمات، ومن يعتبر التعليم مكلفا عليه ان يجرب الجهل كما قال رئيس احدى الجامعات العالمية العريقة، فالاستثمار العلمي والمعرفي والثقافي او ما يسمى الاستثمار في العقول لا يمكن التضحية به لان الثمن الذي سيتكبده الوطن غال جدا، وتعاوننا كرابطة مع رئاسة الجامعة افقه ومساحته المشتركة وتطلعاته حماية الجامعة واهلها ومصلحتهم، وخلال هذا العام الجامعي لم تقفل الجامعة ابوابها يوما واحدا، وذلك بفضل الجهود المبذولة ومن اللحم الحي وما زلنا ننتظر ان تلاقى تضحياتنا وتحسب لنا هذه الانجازات من جانب المسؤولين وذلك بانجاز ملفات منها مادية واخرى معنوية خاصة بالجامعة اللبنانية. هناك ملفات ترتب اعباء مالية ضئيلة نسبيا واخرى لا تكلف الدولة قرشا واحدا، وكل المسؤولين في الدولة يقولون ان طلبات الاساتذة في الجامعة اللبنانية محقة، ويقرنون هذا الاعتراف بالقول "ان العين بصيرة واليد قصيرة"، ولا اعلم لماذا عندما يتعلق الامر بالجامعة اللبنانية تقصر اليد انما تطول عندما تمتد الى حقوق الاساتذة.

■ ما هي الملفات المطلوب من المسؤولين اقرارها؟

□ هذه الملفات التي تكرر الرابطة التذكير بها وتطرحها في اجتماعاتها مع المسؤولين يمكن حصرها حاليا بستة ملفات اساسية:

اولا: موازنة الجامعة اللبنانية التي كانت قبل الازمة في حدود 220 مليون دولار (364 مليار ليرة)، اما حاليا فلا تتخطى 10 ملايين دولار، 80 في المئة منها تذهب الى الاجور والرواتب، ويبقى 20 في المئة تصرف بدل ايجار ابنية والصيانة والقرطاسية والطاقة. على جميع المسؤولين، ان يفكروا كيف بموازنة ضئيلة جدا ما زالت الجامعة اللبنانية مستمرة وتحافظ على المستوى ولم تقفل في هذا العام يوما واحدا، لكن السؤال يبقى الى متى؟ لذلك يتوجب عليهم تحمل كامل المسؤولية وفي اسرع وقت واتخاذ القرارات اللازمة لدعم الجامعة واهلها.

ثانيا: صندوق التعاضد الذي هو اولوية، كونه يؤمن الضمانة الاستشفائية والطبية والمساعدات الاجتماعية للاستاذ الجامعي، بما يجعله لا ينشغل في هموم تصرفه عن التركيز على اولوية وقدسية التعليم والابحاث، كما ان هذا الصندوق يدعم المتقاعدين الذين هم اسسوا الجامعة اللبنانية ولهم الفضل الكبير على الخريجين.

ثالثا: دخول الملاك الذي لم يفتح منذ العام 2016، واخر ملف للتفرغ تم اقراره كان في العام 2014. ملف التفرغ مستوف لكل المعايير الاكاديمية المطلوبة، ودخول الملاك هو حاجة للجامعة اكثر منه حاجة للاستاذ، ويفترض ان يكون 75 في المئة تقريبا من الاساتذة في الملاك والتفرغ و25 في المئة متعاقدين بالساعة، اما اليوم فان الهرم مقلوب اذ يوجد نحو 600 استاذ ضمن الملاك و1000 استاذ متفرغ واكثر من 3300 متعاقدين بالساعة، وهذا غير منطقي لانه لا يؤمن الاستقرار الوظيفي للاستاذ، ولا المعايير المطلوبة عالميا للجامعة. علما انه في العام 2022 اقر مجلس النواب قانونا نص على ان كل استاذ متفرغ يصل الى سن التقاعد يدخل حكما الى الملاك، ولكن اليوم وفي ظل الظروف الراهنة لا بد من ان يحصل الاستاذ على ضمانات، ولو معنوية، تجعله يتمسك اكثر بالبقاء في الجامعة اللبنانية، بالرغم من انتمائه الثابت والاكيد اليها، وابرزها دخول الملاك، خصوصا وان هذا الامر يدخل اموال الى المالية العامة لأن راتب استاذ الملاك ينخفض نتيجة ارتفاع نسبة الضريبة، ولانه سيدفع فرق ضم الخدمات التقاعدية.

رابعا: ملف التفرغ الذي طال انتظار بته، خصوصا وان الاساتذة المتعاقدين الذين يستوفون الشروط للتفرغ تجدد الجامعة عقودهم لحاجتها اليهم ولكفاياتهم العلمية والاكاديمية. هذا الملف مهم جدا لاستمرارية الجامعة، ولم يقصر اي استاذ متفرغ لم يدخل الملاك او متعاقد ولم يدخل الى التفرغ، ولا يزالون يعطون بالزخم والاندفاع ذاتهما. كنا فيما مضى نتحسب لأي احتمال تسرب طلابي، فاصبحنا اليوم اضافة الى ذلك نتوجس من نزف بالكادر التعليمي.

خامسا: ملف الرتب والرواتب، ونحن اليوم اذا اضفنا الى الراتب كل المتممات والمساعدات والحوافز التي تعطى للاستاذ الجامعي لا تصل جميعها الى نسبة 10 في المئة مما كان يحصل عليه قبل الازمة، فالاستاذ الذي يعلم الطلاب بكل اندفاع وتفان بما يتخطى واجباته لا يستطيع ان يوفر التعليم لاولاده في المدارس بسبب هزالة راتبه.

سادسا: اموال فحوص كورونا (PCR)، وهذه اتعاب الجامعة اللبنانية وحقها، لأن اساتذتها والعاملين فيها ضحوا باللحم الحي، وبذلوا مجهودا وطنيا. نحن كرابطة نطالب بهذه الاتعاب كاملة من دون اي نقصان، وهذا الملف يجب ان يكون ملف رأي عام.

■ هل النظام التعليمي لاسيما الرسمي صار مهددا في لبنان؟

□ للاسف، في الوقت الراهن كل شيء في لبنان اصبح مهددا، ولا يحق لي ابداء الرأي من دون ارقام واحصاءات ومشورة الاختصاصيين. لكن ما استطيع قوله، اننا على مستوى الجامعة نقوم بمجهود جبار للحفاظ على المستوى والى يومنا الحاضر نحقق النجاح بدليل ان الجامعة اللبنانية هي الاولى على صعيد السمعة المهنية في لبنان كما تقدمت 24 درجة في الترتيب العام بين جامعات العالم (تصنيف QS 2024).

■ هل من خطة تضعها الرابطة استعدادا للعام الجامعي المقبل بما يؤمن سلامة التحصيل العلمي؟

□ نحن على ابواب عام جامعي جديد، وبالتنسيق والتعاون مع مجلس المندوبين، تعقد الهيئة التنفيذية اجتماعات ومفاوضات مستمرة مع المسؤولين، ولدينا مطالب يعترفون بانها محقة. نحن نتفاوض حول الية وسبل وشروط للبدء بالعام الجامعي الجديد، ونطلب بأن لا تكافأ الجامعة واساتذتها بنكران الجميل، ونحن نتابع بشكل حثيث للوصول الى النتائج المرجوة في اسرع وقت ومن دون تلكؤ وذلك قبل بدء العام الاكاديمي 2023 - 2024، علما ان مهلة تحقيق هذه المطالب ليست مفتوحة الى ما لا نهاية ولكل حادث حديث وحدث.

رئيس رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية الدكتور انطوان شربل.

"التصنيف العالمي للجامعة اللبنانية هو نتيجة تراكم معرفي وجهد اوصلنا الى هذه المرتبة"